المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵙⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵔⵉⵡⵉⵏ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

إحالة من مجلس المستشارين

تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب:

رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة

يوم دراسي لتقديم مخرجات الدراسة

الرباط، 19 ماي 2021

إطار الدراسة

- توصَّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 30 يناير 2020، بإحالة من رئيس مجلس المستشارين من أجل إنجاز دراسة حول الطبقة الوسطى.
- يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تقديم عناصر إجابة عن سؤالين اثنين:
- **يتعلق السؤال الأول بتحديد مفهوم وتعريف الطبقة الوسطى.**
- **أما السؤال الثاني، فيهم سبل ووسائل تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى.**

بنية الدراسة

القسم الأول : نحو توصيف دقيق للطبقة الوسطى

القسم الثاني : سبل تعزيز وتوسيع الطبقات الوسطى بالمغرب

القسم الثالث : التوصيات

القسم الأول :

نحو توصيف دقيق للطبقة الوسطى بالمغرب

ظهور مفهوم الطبقة الوسطى

- تشهد جميع المجتمعات البشرية اختلافات وتفاوتات بين ساكنتها في مستويات عيشهم ووضعهم الاجتماعي. لكن توجد دائما فئة من السكان يمكن أن نصفها بـ**المتوسطة أو الشريحة الاجتماعية الوسيطة**.

- غير أنه خلال القرنين 19 و20، ومع انتقال المجتمعات نحو الحداثة في خضم **الثورات الصناعية والعلمية والسياسية** الكبرى (بناء **الدولة الحديثة**)، برزت الطبقات الوسطى باعتبارها مكونا وسيطا وعامل توازن، **ومحركا وشرطا للتحولات** الدائمة والمتسارعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة. وهي **دينامية لا تزال متواصلة** وتتخذ تسلسلات زمنية ومسارات مختلفة حسب التحولات والمنعطفات التي تطبع تاريخ مختلف مناطق العالم.

- ويعد توسع نطاق الطبقة الوسطى وتنوعها سببا في **تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ونتيجة لها في الآن ذاته، غير أن الاعتراف بهذا الدور الجديد للطبقة الوسطى وتوسعها لم يأت إلا لاحقًا.

- إن تطور هذه الطبقة الوسطى الجديدة كان نفسه مرتبطا بظهور وتطور التقنيات الجديدة، لا سيما تقنيات التواصل والنشر والمحاسبة.

- في ما يتعلق بمسلسل تكون الطبقات الوسطى، **يمكن الوقوف عند العديد من السمات المشتركة بين جميع البلدان المتقدمة**:

1. الاستثمار في التعليم وتطوير المعارف والتقنيات والفنون؛
2. تطور في مهام وتدخلات الدولة؛
3. السعي نحو التقدم الاجتماعي والتعقيد المتزايد للعمل داخل المقاولات والإدارات؛
4. ظهور أنشطة جديدة (السياحة، الأنشطة الرياضية، الأنشطة الثقافية).

التطور التاريخي لمفهوم الطبقة الوسطى

تُحَدِّدُ الأدبيات ثلاثة مقاربات رئيسية للتقسيم الطبقي تستعمل في دراسة الطبقة أو الطبقات الوسطى

المقاربات التقليدية :

المقاربات الثلاثية : مقاربة أفلاطون (تقسيم طبقي هرمي يقوم على الوظيفة التي تؤديها كل طبقة داخل المجتمع)، مقاربة أرسطو (تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية هي : الأغنياء والفقراء والطبقة الوسطى)

المقاربات الثنائية/التقابلية : تستند على مبدأ التقابل بين مكونين رئيسيين في المجتمع أو في كل نمط إنتاج.

المقاربات الحديثة:

1. **المقاربات ما قبل الماركسية:** تكون المجتمع ثلاث فئات : 1) ملاك الأراضي، 2) الرأسماليون (بداية في مجال الفلاحة) و 3) العمال.
2. **المقاربة الماركسية**: تشكل المجتمع من طبقتين اجتماعيتين متعارضتين : أصحاب الرأسمال وطبقة البروليتاريا.
3. **المقاربة الفيبرية** (نسبة لماكس فيبير) : تعتمد على معيار السلطة أساسا.

المقاربات الجديدة :

تتسم باعتمادها بشكل أكبر على المنطق التجريبي أو الامبريقي empririque .. وتتناول مجتمعات القرن العشرين في تعقيدها وطابعها المركب (ملاك لوسائل الإنتاج، وفئة العمال، والفئات الجديدة في الإدارات العمومية...)

تعدد المقاربات المعتمدة لتحديد نطاق الطبقة الوسطى

اتجاهان أساسيان للمقاربات المعتمدة

- التقييم الذاتي (التمثلات الذاتية للأفراد عن وضعيتهم)؛
- مقاربات مرتكزة على معطيات قابلة للقياس، من قبيل الدخل أو مستوى الاستهلاك أو الممتلكات:
  - مقياس مطلق : تعريف مشترك لعتبات تنطبق على كل الدول؛
  - مقياس نسبي : تقسيم إحصائي يراعي البنية السكانية لكل بلد.

لكن تُطرَحُ العديد من الإشكالات

- احتمال أن تكون الطبقة الوسطى المحددة بالمقياس النسبي فقيرة بالمقياس المطلق؛
- استخدام عتبة دنيا قدرها دولاران (2) في اليوم لتحديد الانتماء للطبقة الوسطى يطرح إشكالا، لأن هذا المستوى من الدخل لا يضمن الأمن الاقتصادي.

تحديد وتعريف الطبقة الوسطى بالمغرب

- **تستعمل المندوبية السامية للتخطيط ثلاثة معايير مختلفة :**
  - معيار ذاتي قائم على التقييم الذاتي للمعنيين بالأمر؛
  - معياران موضوعيان نسبيان، أولهما مرتكز على دخل الأسرة وثانيهما يستند على مستوى المعيشة
- غير أن **الإشكاليات التي تطرحها مقاربة التقييم الذاتي أو المقاربة الموضوعية التقليصية دفعت المندوبية السامية للتخطيط إلى اعتماد تعريف موسع** في تحديد وقياس الطبقة الوسطى بالمغرب:
  - حَدٌّ أعلى يعادل ما بين 75 و250 في المائة من قيمة الوسيط الحسابي للدخل أو النفقات Médiane
- هكذا، **تبنت المندوبية معيار مستوى معيشة الأسر**، الذي يتم قياسه من خلال مؤشر نفقات الاستهلاك :
  - لعل ما يبرر اعتماد هذا المؤشر دون مؤشر الأجور والدخول، ما يعتري هذا الأخير من إشكالات (معطيات غير كاملة أو غير متوفرة أو تقريبية).

رسم بياني : بنية المجتمع المغربي حسب الطبقة الاجتماعية (2014)

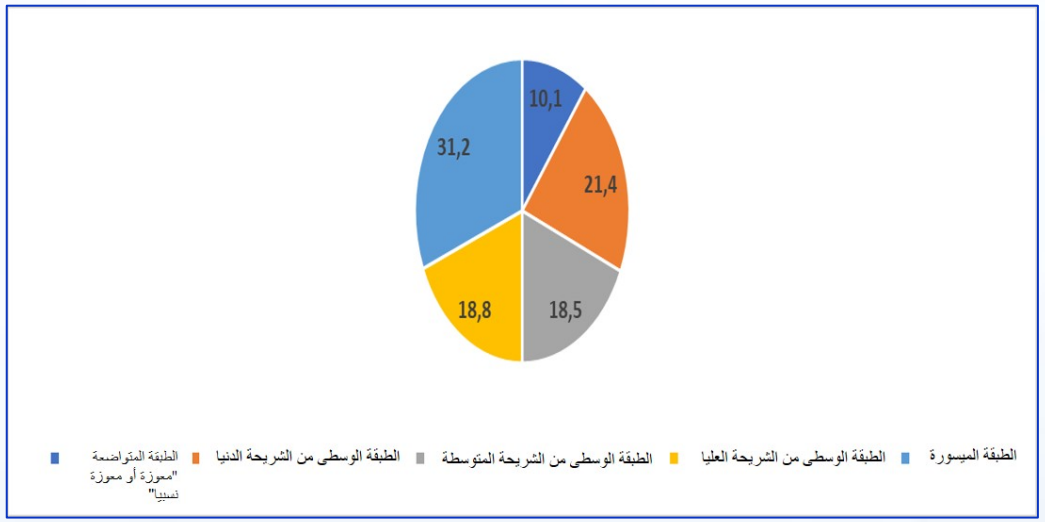

رسم بياني : البنية السوسيو- مهنية للطبقة الوسطى (2014)

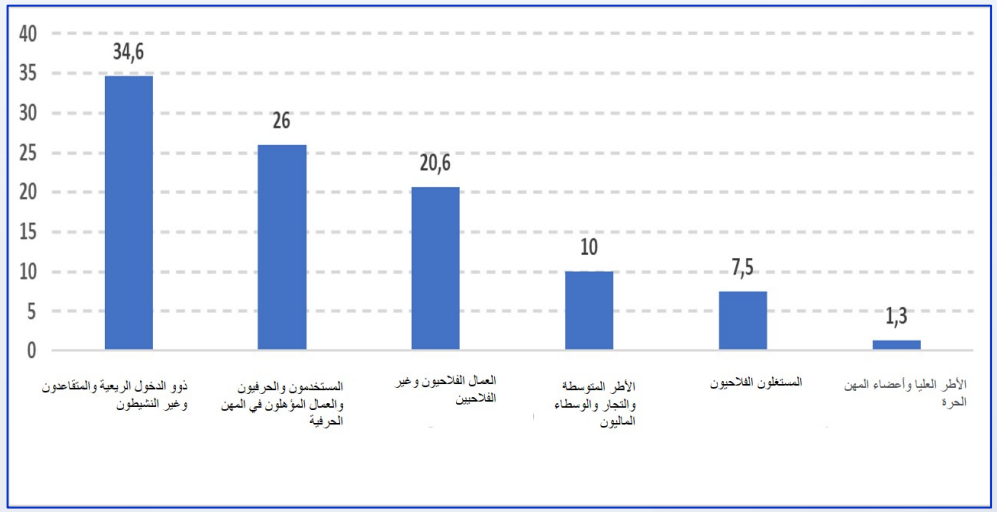

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط

الطبقة الوسطى بالمغرب حسب مقاربات أخرى

مساهمات أكاديمية

- **ادريس كسيكس وباحثون آخرون (2009)*** : قام هؤلاء الباحثون بتبني فرضيات اقتصادية وسوسيولوجية لتحديد ما إذا كانت أسرة أو فرد ما ينتميان إلى الطبقة الوسطى (السكن، النقل، التغذية، الاستهلاك غير الغذائي، الصحة والتعليم، الترفيه والادخار).
  - ثم قام الباحثون بعد ذلك بتقسيم الطبقة الوسطى إلى أربع فئات متمايزة :
    i. الفئة أ : ما بين 11.100 و14450 درهم
    ii. الفئة ب : أكثر من 14.450 إلى 16650 درهم
    iii. الفئة ج : أكثر من 16.550 إلى 20.000 درهم
    iv. الفئة د : أكثر من 20.000 إلى 25.000 درهم
- استخدم الباحثان **محمود عربوش وأوري دادوش (2019)** معيار التوفر على سيارة كمؤشر لتحديد الانتماء إلى الطبقة الوسطى
  - اقتناء هذا النوع من السلع يشير إلى القدرة والرغبة في شراء سلع غير أساسية أخرى.
  - على هذا الأساس، خلص الباحثان إلى أن نسبة الطبقة الوسطى في المغرب، بناءً على معطيات سنة 2014، تبلغ 38 في المائة من إجمالي عدد السكان، مقابل نسبة 59 في المائة المتحصل عليها باعتماد منهجية المندوبية السامية للتخطيط.

مساهمات المنظمات الدولية

- **البنك الدولي :** يميز بوضوح بين "الطبقة الوسطى في البلدان الغربية" و"الطبقة الوسطى في البلدان النامية".
- الأشخاص الذين يكسبون ما بين دولارين (عتبة الفقر المتوسط في البلدان النامية على النحو المحدد من قبل البنك الدولي)، و 13 دولارا في اليوم (عتبة الفقر بأمريكا).
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :** تستخدم معيارين مطلقين مختلفين :
  - المعيار الأول : توزيع الدخل الحقيقي في الفئات الخُمسية الوسطى الثلاثة.
  - المعيار الثاني : الأفراد الذين يتراوح دخلهم بين 75 في المائة و 200 في المائة من متوسط الدخل.
- **البنك الإفريقي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي** : الأشخاص الذين تتراوح نفقاتهم الاستهلاكية بين دولارين و 20 دولارا (تعادل القوة الشرائية 2005) للفرد في اليوم.
- **المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا** : يستعمل عتبتين لتحديد الطبقات المتوسطة : بين 75 في المائة و 150 في المائة من الوسيط الحسابي لمستوى المعيشة.

جدول : حجم الطبقة الوسطى بالمغرب حسب مختلف التعريفات المعتمدة (معطيات 2009)

	نسبة الطبقة الوسطى من إجمالي السكان
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	46 في المائة
المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا – المقاربة الموسعة	80 في المائة
المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا – المقاربة التقليصية	40 في المائة
هيئة الإحصاء بكندا	54.40 في المائة
البنك الدولي	77 في المائة
البنك الإفريقي للتنمية	90 في المائة
تونس	87.50 في المائة

*D. Ksikes, A. El Mezouaghi, M. Peraldi et A. Rahmi, « La classe moyenne c'est qui ? », Economia N°5, 2009

من أجل تعريف أكثر ملاءمة للطبقة الوسطى بالمغرب

- **حدود التعريف الإحصائي المعتمد من لدن المندوبية السامية للتخطيط:**
  - **هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة عادة بالطبقة الوسطى** (يغلب عليها الطابع الإحصائي).
  - **اعتماد نطاق موسع لعتبتي التصنيف يُضَخِّمُ من حجم الطبقة الوسطى** (تباينات كبرى بين المستويات المعيشية للأسر).
  - **يطرح اختيار الوسيط الحسابي** إشكالية الملاءمة بالنظر لوجود فارق كبير بين متوسط الإنفاق على الصعيد الوطني (للفرد) وحجم النفقات المفترضة أو الحقيقية للطبقات الوسطى.
  - **لا يتم تحيين العتبة الدنيا والعليا للطبقة الوسطى وكذا بنية هذه الطبقة، إلا مع كل بحث** وطني حول مستوى معيشة الأسر .

من أجل تعريف أكثر ملاءمة للطبقة الوسطى بالمغرب

- **من المفترض أن لا يكون انشغال الطبقات الوسطى مُنْصَبًّا فقط على توفير الاحتياجات الأساسية، بل ينبغي أن تكون هذه الطبقة الفئة الحاملة، أكثر من غيرها، لقيم الديمقراطية والمساواة والحداثة والكفاءة والاستحقاق.**

- إن **الدخل أو مستوى الاستهلاك، لا يسمحان لوحدهما،** بتحديد معالم طبقة اجتماعية بهذه المواصفات السوسيو-اقتصادية المنشودة، سيما أن الدخل الوسيط منخفض جدا ببلادنا ولا يُسْعِف بأن تتشكل على أساسه طبقة اجتماعية وسطى

- **<u>لذلك، يجب أن يرتكز تعريف الطبقة الوسطى على العناصر التالية :</u>**
- رصد الشرائح الاجتماعية التي تعيش ظروفا سوسيو-اقتصادية مُرْضِية. **شرائح تتسم بديناميتها ويَتَوَلَّد عن نشاطها تحقيق التقدم والتنمية** لفائدة جميع مكونات المجتمع.
- الأخذ بعين الاعتبار **السلوك الاقتصادي والاجتماعي** لهذه الطبقات بوصفه عاملا محددا في التصنيف.
- اعتماد **تحليل محلي معمق، متعدد الأبعاد وديناميكي،**
- تعزيز التحليل **بدراسة مقارنة** تسلط الضوء على تجربة الدول المتقدمة، وتضعها في سياقها التاريخي.

القسم الثاني :

سبل تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب

ثمانية سبل أو مداخل كبرى للتغيير :

1

سياسات ميزانياتية (التحويلات الاجتماعية، الدعم، مجانية الخدمات الاجتماعية) و**جبائية تُعيدُ توزيع الدخل وتُقلّصُ الفوارق**، بما يسمح بتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية

2

القضاء على الفقر ودعم الفئات الضعيفة والتي تعاني من الهشاشة، من أجل تمكينها من بلوغ مستويات عيش ملائمة تتجاوز عتبة الفقر بالقدر الكافي، وذلك من خلال إدماج القطاع غير المنظم وتعميم الحماية الاجتماعية

3

التمكين الاقتصادي للنساء من أجل تقليص الفقر في صفوفهن بالوسطين الحضري والقروي، والرفع من فرص ولوجهن إلى سوق الشغل، وذلك بالنظر للدور الذي يضطلع به الدخل المزدوج للأسرة الناتج عن عمل المرأة في تعزيز الوضعية الاجتماعية للأسرة، وكذا بالنظر للتأثير الإيجابي لمشاركة المرأة في سوق الشغل على النمو والإنتاجية

4

تحسين جودة الخدمات الاجتماعية، سيما الصحة لِدورها في ضمان إنتاجية الرأسمال البشري، والتعليم باعتباره عاملا لاكتساب المعارف والقواعد وضمان نقلها، والسكن والنقل بالنظر لدورهما في تحسين جودة الحياة

5

تعزيز قدرات الرأسمال البشري، بهدف إعداده لسوق الشغل من خلال تلقينه المهارات والكفاءات اللازمة لتحسين قابليته للتشغيل والرفع من إنتاجيته لضمان مساهمته مساهمة فعالة في المجتمع

6

تنظيم وتطوير المهن في الوظيفة العمومية، بالنظر لدور المصعد الاجتماعي الذي يمكن أن تضطلع به الوظيفة العمومية بالمغرب

7

ضمان انبثاق طبقة وسطى قروية

8

تطوير بنية تحتية رقمية مندمجة، من أجل مواكبة التحولات العميقة في أنماط إنتاج وتوزيع السلع والخدمات جراء تسارع وتيرة الانتقال الرقمي وتأثير انتشار التكنولوجيات الجديدة

القسم الثالث :

التوصيات

التوصيات

38
توصية

8
محاور

1	2
3 تكوين الرأسمال البشري	4 توسيع وتنويع مسارات الارتقاء الاجتماعي
5 التنمية القروية	6 تطوير وترسيخ الدولة الاجتماعية لفائدة الجميع
7 مكافحة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم	8 نحو سياسة للبنيات التحتية الرقمية المندمجة

التوصيات

حول البحث العلمي والجهاز الإحصائي

1. **وضع برامج للبحث حول الطبقة الوسطى** من أجل تحسين المعارف حول الفئات الاجتماعية التي تساهم بشكل أكبر في النمو والتنمية.

2. **إثراء وتحديث منظومة الإحصاء الوطني:**

أ) تحسين تتبع الأجور في القطاع الخاص والدخل غير الأجري.

ب) تطوير مؤشرات حول القدرة الشرائية وظروف المعيشية والممتلكات في صفوف مختلف الشرائح الاجتماعية في جهات المغرب وفي مختلف أوساط الإقامة.

ج) نشر الإحصائيات السكانية على نطاق واسع، سيما تلك المتعلقة بالإحصاء العام الفلاحي (2016).

د) توفير الموارد (العلمية، والتقنية، والمادية) اللازمة لإجراء البحوث وتسريع وتيرة تحيين المعطيات المتعلقة بالعتبة الدنيا والعليا للدخل أو مستوى المعيشة التي تحدد على أساسها الطبقة الوسطى، وذلك تجنبا لتقادم المعطيات اللازمة لوضع السياسات العمومية، سيما عند نهاية الفترة المشمولة بالبحوث التي تم على أساسها وضع تلك العتبات.

حول مهن الوظيفة العمومية

3. **التسريع ببلورة أو مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية** اللازمة لتنفيذ مشروع إصلاح الإدارة العمومية (الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021). وترتكز هذه الخطة على أربعة تحولات هيكلية تتضمن تدابير هامة لتطوير مهن الوظيفة العمومية، سيما التحول الذي يهم التدبير بالكفاءات من خلال مراجعة الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات والتدبير التوقعي المرتبط بها، وتطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية وتحسين الحماية الاجتماعية للموظف، وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة، إلخ.

التوصيات

حول تكوين الرأسمال البشري

4- **تعميم وتطوير التعليم الأولي**، بوصفه عاملا أساسيا في تكافؤ الفرص.

5- **ملاءمة المقررات التعليمية لحاجيات البلاد، من خلال:**

- ✔ تخصيص 20 في المائة على الأقل من البرامج التعليمية للأنشطة الفنية والرياضية والمواطنة، وتشجيع التعلمات متعددة التخصصات والمهارات الشخصية (Soft skills) وتنمية الحس النقدي والتفكير المنهجي وروح المبادرة وثقافة المواطنة الفاعلة؛
- ✔ جعل منظومة التربية والتكوين المهني تستجيب بشكل أفضل لمستلزمات تحقيق الأهداف المحددة في إطار السياسات العرضانية أو القطاعية (الصناعة، الفلاحة، السياحة، الخدمات)، من خلال تيسير وضع برامج تعليمية خاصة أو ملاءمة البرامج الموجودة حاليا؛
- ✔ العمل بانتظام وبشكل استباقي، على ملاءمة المضامين التعليمية، خاصة بالنسبة للتعليم العالي والتكوين المهني، مع التحولات التي يمليها التقدم التكنولوجي، ومع المستجدات المتعلقة بظهور مهنٍ وأنماط عمل جديدة.

6- **تقوية التكوين التأهيلي مدى الحياة وإرساء آلية الاعتراف والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية** ووضع الجسور بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين.

التوصيات

المحور 3 حول تكوين الرأسمال البشري (تتمة)

7- مضاعفة الجسور بين المنظومة العامة للتعليم وبين التكوين المهني، من أجل تحسين جاذبية هذا الأخير، والسماح بالانتقال من منظومة إلى أخرى لمن يرغب في ذلك ووفق شروط موضوعية محددة، فضلا عن تمكين التلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا المهنية من مختلف التخصصات من الولوج إلى التعليم العالي والجامعي.

8- **تحويل ضريبة التكوين المهني** (1.6 في المائة من كتلة الأجور دون تحديد سقف، والموجهة حاليا نحو التكوين الأساسي) إلى ضريبة تؤول عائداتها إلى حساب فردي للأجير مخصص للتكوين ويظل متاحا طيلة مساره المهني.

9- بلورة وإرساء منظومة رقمية للتكوين تسمح للمتعلم، عبر شبكة الأنترنت، باستكمال وتعزيز المعارف المكتسبة داخل المؤسسة التعليمية، وفقا للوتيرة التي تناسبه وحسب قدراته. وينبغي العمل، في غضون السنوات الثلاث المقبلة، على توفير غالبية الدروس والمحتويات البيداغوجية الأساسية الخاصة بمختلف المستويات التعليمية على شبكة الأنترنت.

10- وضع **نظام لاعتماد المهن**، ولاسيما المهن الجديدة أو التي لم يتم بعد تقنينها، وذلك لتيسير ولوج سوق الشغل وتحسين الدخل.

11- دعم المبادرة الفردية في كل مراحل العمر، من خلال النهوض بالخبرة المتأتية بالعمل والتعلم الذاتي.

12- تشجيع **عودة الأطر المغربية المقيمة بالخارج** من خلال توفير الظروف اللازمة لإعادة إدماجهم في الحياة العملية من أجل المشاركة المباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم.

التوصيات

حول توسيع وتنويع مسارات الارتقاء الاجتماعي

13. تقوية وتعزيز **مسارات أخرى للارتقاء الاجتماعي** سيما من خلال الرياضة والثقافة.

14. وضع وتعزيز تدابير للنهوض **بولوج المرأة إلى سوق الشغل** وتشجيع **المبادرة المقاولاتية النسائية**، وتقوية تمثيليتها في الأجهزة التقريرية للمقاولات، مع مراعاة دورها الاجتماعي.

التوصيات

حول التنمية القروية

15- تنفيذ سياسة فلاحية ملائمة لصغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين لتمكينهم من تحسين ظروف تنظيم منتجاتهم الفلاحية وإنتاجها وتوزيعها، سيما من خلال وضع تحفيزات لتشجيع الانتظام في إطار تعاونيات أو غيرها من أشكال التجميع الأكثر مرونة، وتطوير منصات مشتركة، وتحسين العرض عبر توفير منتجات وخدمات مبتكرة وذات جودة ، وغير ذلك.

16- تشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي، وذلك بهدف تعزيز ظهور طبقة وسطى لدى 50 في المائة من ساكنة العالم القروي الذين لا ترتبط أنشطتهم بالفلاحة والذين قد يستقطبهم القطاع غير المنظم، في غياب بدائل مناسبة. وستمكن الدخول المتأتية من هذه الأنشطة غير الفلاحية في نهاية المطاف من دعم التنمية الفلاحية.

17- العمل على تطوير المراكز القروية الصاعدة لتصبح رافعة لتعزيز جاذبية وتهيئة المجالات الترابية، بما يجعلها قادرة على ضمان الشروط اللازمة لانبثاق طبقة وسطى قروية.

18- تحسين انسيابية الأسواق العقارية، مع العمل على حماية الصبغة الفلاحية للأراضي، ورفع القيود المفروضة على صغار المنتجين الفلاحيين من خلال تحسين العرض في السوق العقاري وتحسين الولوج إلى العقار بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية الصغيرة، عبر الاستثمار الفلاحي غير المباشر؛ وتشجيع ودعم الاستثمار الفلاحي الخاص على مستوى الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة، ورفع القيود القانونية والتنظيمية التي تحول دون تكوين قطع أرضية قادرة على تحقيق ارتفاع قيمة العقارات.

التوصيات

حول تطوير وتكريس الدولة الاجتماعية لفائدة الجميع

- نظام جبائي منصف يعزز بروز طبقة وسطى قوية

19- تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، من خلال سن ضريبة للأسرة أكثرَ ملاءمة، تأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها بتعويضات عائلية أكثرَ مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.

20- اعتماد نظام جبائي "دينامي" باستخدام الرافعة الجبائية لتعويض مراحل تجميد الأجور أو تقهقرها، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية لأسر الطبقة الوسطى.

21- إدخال المزيد من الإنصاف بين الضريبة على العمل وعلى الرأسمال. تطبيق الضريبة على الدخل بطريقة منصفة على جميع الدخول وبشكل يتناسب مع قدرات الملزَمين على المساهمة. والعمل على ملاءمة الشبكة المعتمدة بالإضافة إلى المقايسة على معدل التضخم كل ثلاث سنوات.

التوصيات

حول تطوير وتكريس الدولة الاجتماعية لفائدة الجميع (تتمة)

- سياسة للسكن تقوم على ملاءمة العرض مع حاجيات الأسر

22- اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد لإعداد وتقييم سياسات السكن، تشدد خاصة على :

1. تحديد مواصفات متعلقة بجودة السكن تشمل مؤشرات مرتبطة بالنقل (مدة الرحلة والتكلفة)، وخاصة فيما يتعلق بالولوج إلى الشغل؛
2. العمل بشكل قبلي على إدماج الاحتياجات في مجال النقل العمومي ذي التكلفة المعقولة في التخطيط للمشاريع الجديدة المزمع تطويرها؛
5. اعتماد مقاربة شاملة حول تأثير موقع وجودة السكن وخيارات التنقل المتاحة على ظروف المعيشة.

23- توظيف آليات تنسيق تدبير المجال العقاري من أجل إنتاج عقار موجه للنهوض بالسكن المتوسط، وتدعيمها بتدابير تحفيزية، مع العمل على ضمان تتبع صارم للتصدي لممارسات الاستيلاء على العقارات

24- تشجيع تنمية العقار الموجه للسكن المعد للكراء، لفائدة الطبقة الوسطى، وذلك من خلال:

- ✔ تشجيع الاستثمار في السكن المعد للكراء، عن طريق اعتماد تحفيزات ضريبية وتدابير لتقنين السومة الكرائية وتمكين الفئات المستهدفة من الولوج إلى هذه الوحدات السكنية؛
- ✔ إحداث آليات لتمويل العقار الموجه للسكن المعد للكراء؛
- ✔ إعمال حق الشفعة (الأفضلية) بما يمكّن من إنشاء رصيد عقاري موجه للمساكن المعدَّة للكراء؛
- ✔ تحديد حصص خاصة بالسكن المعد للكراء في وثائق التخطيط الحضري، اسيما في إطار مناطق التهيئة التشاورية (ZAC).

التوصيات

حول تطوير وتكريس الدولة الاجتماعية لفائدة الجميع (تتمة)

- منظومة صحية ذات جودة، تتمحور حول

25- اعتماد رؤية شمولية لقطاع الصحة وتنفيذ ورش إصلاح القطاع، وذلك بغاية ضمان الحقوق الاجتماعية لكل الأفراد، بما في ذلك حصولهم على علاجات ذات جودة في جميع أنحاء التراب الوطني.

26- تدبير منظومة العلاجات، على المستوى الوطني والجهوي، على أساس خريطة صحية جهوية، تدمج القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، يعد دور الدولة أساسيا لضمان الانسجام العام لهذه المنظومة وضمان التتبع الصارم للخريطة الصحية من أجل ضمان تناسق العرض الصحي بين مختلف المجالات الترابية (الجودة والقرب).

27- إرساء منظومة للدعم العمومي لفائدة القطاع الخاص، على أن تكون مشروطة بتحلي هذا القطاع بأكبر درجة من الشفافية، خاصة على مستوى المداخيل والتأطير على مستوى الأسعار المطبقة.

التوصيات

حول محاربة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم

28- توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للفرد، طوال حياته، بغض النظر عن وضعيته المهنية، ويشمل ذلك توفير التغطية الصحية.

29- وضع المرأة في صلب الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والقطع مع السياسات والبرامج التي غالبا ما تستهدف الرجال وتعتمد على مفهوم الأسرة المكونة من رجل هو المعيل الوحيد والمرأة والأطفال كمتكفَّل بهم، مع العلم أن هذه المقاربات لا تساهم في الحد من الفقر (بل تعمل على توسيع الفجوة الإنتاجية بين الجنسين وتؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي للمرأة).

30- دراسة إمكانية تطبيق حد أدنى أساسي للدّخل، تستفيد منه بالأولوية الأسر الفقيرة والتي تعاني الهشاشة : ومن شأن إرساء السجل الاجتماعي الموحد، الموجود قيد الإعداد، أن يُيَسِّرَ بشكل كبير تطبيق هذا الحد الأدنى من الدخل. غير أنه ينبغي العمل على حصر هذا الحد الأدنى للدخل في مستوى أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور، من أجل تجنب السلوكات الاتكالية وغير السليمة التي تضر بقيمة العمل.

31- مواصلة وتكثيف جهود الحد من الفقر التي انطلقت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

التوصيات

حول محاربة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم (تتمة)

- تسهيل إدماج مهن القطاع غير المنظم

32. تطبيق مساهمة جزافيّة منخفضة على تجار القرب والحرفيين ووحدات الإنتاج الصغيرة العاملة في القطاع غيْر المنظم، التي تنخرط في مسلسل الانتقال نحو القطاع المنظم، وهي ضريبة تتضمن حزمة واحدة تجمع كل الأعباء والالتزامات (الضرائب، الرسوم، التغطية الصحية، التقاعد). وسيتم إعفاء الأنشطة الخاضعة لهذه الضريبية الجزافية من أيّ ضريبة أو أعباء أخرى، كما ينبغي أن يكون لها الحقّ في الاستفادة من التغطية الاجتماعية. ويمكن أن يتم تحديد هذه المساهمة حسب طبيعة النشاط المزاول، وذلك قصد المزيد من الإنصاف والتحفيز.

33. ملاءمة وتخفيف القيود وشروط استفادة المقاولين الذاتيين والحرفيين من المنتجات المالية، بما فيها تلك المنتجات التي يضمنها صندوق الضمان المركزي.

34. وضع أنظمة رقمية للفَوْترة وتعميمها، على أن تكون مرتبطة بالمديرية العامة للضرائب لتيسير الإقرار الإلكتروني وضمان الشفافية. ويقتضي ذلك توفير المواكبة التقنية والمالية لانخراط وحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم وتجار القرب في مسلسل رقمنة أنظمة الفوترة.

التوصيات

نحو سياسة للبنيات التحتية الرقمية المندمجة

35. اعتماد خطة وطنية استعجالية **لتجاوز الفجوة الرقمية** على مستوى التغطية الجغرافية بالشبكة الثابتة والنقالة، بما يسمح بتوفير نسبة ولوج إلى الإنترنت عالي الصبيب لـ 100 في المائة من الساكنة، عبر بنية تحتية رقمية ذات تكلفة منخفضة تستفيد من التكامل بين التكنولوجيات

36. **خفض التكاليف** عن طريق وضع آلية للمساعدة والدعم من أجل الارتباط بشبكة الإنترنت الثابت والنقال (عبر اشتراكات جزافية تتيح الولوج إلى خدمات الإدارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والخدمات الصحية عن بعد) واقتناء الوسائل الرقمية (حواسيب، لوحات إلكترونية) لفائدة الأسر والطلبة والمتعلمين.

37. **اعتبار التكنولوجيات الجديدة معرفة أساسية** يتعين إدراجها في المناهج المدرسية والجامعية، والعمل على تطوير مسالك رقمية عن طريق الجمع بين المسارات التقليدية والمعارف الرقمية في مختلف التخصصات.

38. **إدماج المجالات الترابية في دينامية التحول الرقمي** مع إعطاء الأولوية للجهات الضعيفة التي لا تواكب دينامية التنمية على الصعيد الوطني.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵜⵜⴰⵢ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵉ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⵖ

Conseil Economique, Social et Environnemental

أشكركم على حسن إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته